المسؤولية الإدارية عن استخدام الذكاء الاصطناعي

م.د حسام فارس أدهم

جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية/ كلية العلوم الطبية/ قسم الادلة الجنائية

husam.f.adham@jmu.edu.iq

Administrative Responsibility for the Use of Artificial Intelligence

Dr. Hossam Fares Adham

Jaber Ibn Hayyan University of Medical and Pharmaceutical Sciences / College of Medical Sciences / Department of Forensic Evidence

المقدمة

يشهد الذكاء الاصطناعي تطور متزايد وسريع إذ يعد أهم صور التكنلوجيا حديثة الاستخدام, وتعتبر تقنياته من أهم ضروريات المجتمع كونها قادرة على التفكير وحل المشكلات واتخاذ قرارات مشابه للقرارات التي يتخذها الانسان, من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي تم إدخالها من قبل المستخدم بموجب ضوابط معينه ومحددة, وبذلك يحل الذكاء الاصطناعي محل العامل البشري وقد نجحت استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ هذه الأوامر.

ومن هنا بدأ استخدام تلك التقنيات وخاصة صناعة الربوت الذي أصبح في الوقت الحالي من أهم الصناعات التي يعتمد عليها في الحياة, وفي المجالات العلمية والصناعية والطبية والتعليمية والزراعية والعسكرية وغيرها من المجالات المتعددة, حتى أصبحت تلك الآلات تدخل في علاقات قانونية وتبرم التصرفات قانونية.

وإذا كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي مهمة في مجالات العمل المتعددة والمتنوعة إلا أنها أصبحت فيما يخص الإدارة حاجة ملحة, ومن خلالها يتحدد مستقبل الإدارة وعلى أساسها تتنافس المؤسسات في أعمالها وفي الوقت نفسه, فإن الوتيرة المتسارعة للتكنلوجيا لا تصاحبها في الوقت نفسه سرعة تطوير النصوص القانونية, فقد أصبح الذكاء الاصطناعي بمثابة تحدٍ جديد للقانون في المستويات عدة, وهذا من حيث مدى إمكانية تطبيق القواعد القانونية الموجودة على جميع المسائل القانونية التي يمكن أن يثيرها الذكاء الاصطناعي مثل اكتساب الشخصية القانونية, ومسألة صنع القرارات الإدارية, أو مسألة إيجاد حلول لمشكلات جديدة لم يكن للإنسان أي خبرة بها, أو اخيراً الحكم على صحة الحل أو التأكيد او تبرير قرارات ويعتمد المستخدم غالباً على النتيجة التي انتهى إليها الذكاء الاصطناعي.

ومع هذا التطور الكبير والمذهل لنظام الذكاء الاصطناعي إلا انه قد تشوبه بعض الأخطاء ينتج عنها اضرار تلحق بالإفراد نتيجة الاستخدام غير المشروع, مما يستوجب معه دراسة وتحديد الجوانب

DOI 10.70126/aqj.v10i19

الإدارية والقانونية وتحديد المسؤولية عن الأخطاء التي تنشأ عن استخدامات نظام الذكاء الاصطناعي.

اولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في القاء الضوء على المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي وموجهة الإدارة لتلك الأخطاء التي تنشئ نتيجة الاستخدام غير المشروع, وذلك نظراً لحداثة استخدام الذكاء الاصطناعي كبديل عن العنصر البشري في مجال الاعمال الإدارية, كما يستوجب البحث على تحديد المسؤولية الإدارية والكيفية التي على ضوئها يتم تقدير التعويض حسب حالة الخطأ ضمن سلطة محكمة الموضوع في تقديرها.

ثانياً: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث حول مدى تحقق مسؤولية الإدارة عن الخطأ الناشئ عن استخدامات الذكاء الاصطناعي في الاعمال الإدارية, وعلى من تقع مسؤولية استخدام نظام الذكاء الاصطناعي إذا نتج عنها الاستخدامات المشروعة وغير المشروعة, وهل النصوص القانونية كافية وفعالة لتنظيم المسؤولية الإدارية عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

ثالثاً: منهج البحث:

اعتمدت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي, وذلك بعرض المفاهيم والتطبيقات التي نادى بها الفقه في نطاق الذكاء الاصطناعي, بالإضافة الى بحث وتحليل المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي بغية الوصول الى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره, كما استرشدنا بالمنهج المقارن من خلال استعارة بعض الحلول كلما دعت الحاجة الى ذلك.

رابعاً: هيكلية البحث:

نظراً لأهمية الموضوع وتشعب علاقاته في الحياة العملية, سنقسم هذا البحث الى مبحثين, المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي, وتضمن المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي, والمطلب الثاني: مراحل تطور الذكاء الاصطناعي.

والمبحث الثاني: أنواع المسؤولية الإدارية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي, وتضمن المطلب الأول: المسؤولية الإدارية للذكاء الاصطناعي على أساس الخطأ, والمطلب الثاني: المسؤولية الإدارية للذكاء الاصطناعي دون خطأ.

المبحث الاول

ماهية الذكاء الاصطناعي

تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي من أهم ضروريات العصر والتي يجب دمجها داخل المجتمع, حيث تساهم في الكثير من الأمور المتعلقة بالحياة البشرية اليومية, وتساعد في إنجاز العديد من المهام التي يصعب على الانسان القيام بها وخصوصاً في عمليات المساعدة في القرار في مجالات مختلفة, كمجال النقل, والطب, والتعليم وغيرها, وقبل ان نتناول المسؤولية الإدارية عن استخدام الذكاء الاصطناعي لا بد لنا من تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي كذلك مراحل تطور الذكاء الاصطناعي.

وبناءً على ذلك, سنتناول هذا المبحث وفقاً للخطة التالية:

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: مراحل تطور الذكاء الاصطناعي

المطلب الاول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

يمثل الذكاء الاصـــطناعى أهم مخرجات الثورة الصـــناعية الرابعة لتعدد اســـتخداماته في المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والتقنية والتطبيقات الطبية والتعليمية والخدمية، ويتوقع له أن يفتح الباب لابتكـارات لا حـدود لهـا ، وأن يؤدى إلى مزيـد من الثورات الصـــناعية بما يحدث تغييراً جذرياً في حياة الإنسان، إذ مع التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع ومـا يشـــهـده العـالم من تحولات في ظـل الثورة الصناعية الرابعة سيكون الذكاء الاصطناعي محرك التقـدم والنمو والازدهـار خلال الســـنوات القليلـة القادمة.

فهو عبارة عن العلم الذي يهدف إلى تصـــميم أنظمة ذكية، من شـــأنها أن تجعل الحاســـب الآلى يحـاكى التفكير البشـــرى، ويتعـامـل بـذات القـدرة البشـــريـة، وذلـك من خلال تغـذيتـه بـالبيـانـات والمعلومات الضخمة أو من خلال التعلم الذاتي.

الذكاء الاصـــطناعي هو دراســـة كيفية توجيه الحاسوب لأداء أشياء يؤديها الإنسان بشكل أفضل من خلال بنـاء آلات تؤدى مهامـاً تتطلب قدراً من الذكاء الإنســـان، فهو مجال عالمى يصـــلح لجميع التوجيهات يعتمد على البحث عن أســـاليب برمجية متطورة للقيام بأعمال تشـــابه تلك الأســـاليب التي يعتمد عليها الذكاء البشـــرى، وهو بذلك علم يبحث بالدرجة الأولى في تعريف الذكاء البشـــرى وتحديد أبعاده ومن ثم محاكاة بعض خواصـــه بشـــكل مناسب[1].

لا يوجـد تعريف واحـد أو محـدد للـذكـاء الاصـطناعي, ففي الدلالة اللغوية ينقسـم مصـطلح الذكاء الاصـطناعي الى كلمتين: كلمة ذكاء مصـدر ذكي, ذكاء الانســـان: حدة العقل وســـرعة الفهم و التمييز والاســـتنتاج والتحليل, [2] وهو ايضـــاً تمام الشئ[3]. أي القدرة على فهم الظروف والمتغيرات.

ويعد الذكاء أحد النعم التي أنعم الله ســـبحانه وتعالى علينا بها, حيث خلق الأنســـان وجعله خليفته في الأرض وميزه عن سائر الخليقة وسخر كل شيء لخدمته, وذلك من خلال العقل الذي وهبه الله أياه ليعطيـه ميزة الاختيـار بين البـدائـل المتعـددة والمختلفة(4).

اما كلمة الاصـطناعي فاصـلها من إصـطنع وصنع(إصطنع لنفسه فهو صنيعته), وهو منسوب

(1) ثائر محمود و صادق العطيات, مقدمة في الذكاء الاصطناعي, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, ط1, عمان, 2006, ص12.

(2) محمد بن أحمد بن الازهري , المحقق محمد عوض مرعب, تهذيب اللغة , دار احياء للتراث العربي, ط1, بيروت, لبنان, 2001, ص358.

(3) د. محمد رواس قلعجي , معجم لغة الفقهاء , دار النفائس للطباعة والنشر, ط2, بيروت, لبنان, 1988, ص214.

(4) عبد الهادي مصباح , طريقك الى النبوغ والعبقرية, الدار المصرية للنشر والتوزيع, ط1, 2010, ص10.

الى الاصطناع وكل ما كان مصنوعاً, ومهيأً بالفعل المتقن الذي يجمع بين الاختراع والتركيب بناءً على العلم ووسائل المعرفة المختلفة ومنها الصناعات الاولية والالكترونية(5).

ويعرف الذكاء اصطلاحاً بأنه قدرة الفرد على فهم وإدراك حقيقة الأشياء وهو عملية معالجة المعلومات والبيانات الخام والمكتسبة من خلال الحواس قبل تفسيرها وتحويلها الى معلومات مفهومة ومفيدة للإنسان, وهو القدرات العليا التي يستخدمها الفرد لمواجهة المواقف الحياتية الجديدة(6).

كما يعرف الذكاء الاصطناعي من الناحية الفنية التقنية بأنه ذلك العلم الذي يتعلق بهندسة صناعة الآلات الذكية, وبرمجتها على النحو الذي تتقارب فيه مع الذكاء البشري وأنماطه السلوكية, والتي يمكن ملاحظتها من الناحية البيولوجية (7).

وعرف ايضاً بأنه هو فرع من علوم الحاسوب الذي بواسطته يتم خلق وتصميم برامج للحاسبات تحاكي اسلوب الذكاء الانساني ليتمكن الحاسوب من اداء بعض المهام التي تتطلب الفهم والتفكير والحركة بدلاً من الانسان(8).

اما بالنسبة للموقف التشريعي من تعريف الذكاء الاصطناعي, تبنى المشرع العراقي تعريفاً لأنظمة الذكاء الاصطناعي في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية حيث عرفت الفقرة السادسة من المادة (1) المعلومات الالكترونية هي" الطلبات والمستندات والمعاملات التي تتم بوسائل الكترونية", كما عرفت الفقرة السابعة من المادة(1) بأنه الوسائل الالكترونية هي" اجهزة ومعدات او ادوات كهربائية او مغناطيسية او ضوئية او كهرومغناطيسية او اية وسائل اخرى متشابه تستخدم في انشاء المعلومات ومعالجتها وتبادلها وتخزينها", كذلك عرفت الفقرة الثامنة من المادة(1) الوسيط الالكتروني بأنه " برنامج او نظام لحاسوب او اية وسيلة الكترونية اخرى تستخدم من أجل تنفيذ اجراء او الاستجابة لأجراء بقصد إنشاء او ارسال او استلام رسالة معلومات"[9].

في المقابل التشريع الاماراتي اورد في المادة (1) من المرسوم بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة, تعرفاً للوسيط الالكتروني المؤتمت" نظام معلومات إلكتروني يعمل تلقائياً بشكل مستقل,

(5) د. أحمد مختار عمر , معجم اللغة العربية المعاصرة , عالم الكتب, القاهرة, 2008, ص273.

(6) فيصل عباس , الذكاء والقياس النفسي في الطريقة العيادية, دار المنهل البناني, ط1, بيروت, لبنان, 2004, ص5.

(7)John mccarthy, what is artificial intelligence computer science departmemt, Stanford university, November 12, 2007, P2.

(8) د. بشير علي عرنوص , الذكاء الاصطناعي, دار السحب للنشر والتوزيع, القاهرة, 2008, ص9.

(9) قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012.

كلياً او جزئياً, دون تدخل من أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه العمل أو الاستجابة له"[10].

مما سبق نلاحظ أن المشرع العراقي قد حدد طبيعية نظام الذكاء بكونه(برنامج حاسب, أو أي وسيلة الكترونية) كذلك حدد من خلال النصوص وصفه القانوني بأنه وسيط الكتروني, ونلاحظ من تعريف الوسيط الالكتروني في المرسوم الاماراتي أنه يتفق مع الثوابت الفنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي المتمثلة بالنظام الالكتروني للحاسب الالي والاتمتة.

المطلب الثاني

مراحل تطور الذكاء الاصطناعي

من الثابت أن الذكاء الاصطناعي يتميز منذ ان تم اختراعه بالمرونة والتطور, فلم يعد مثلما كان في الماضي بل كل عام يحدث به نوعاً من التجديد, اذ مع التطور التكنلوجي الهائل والمتسارع وما يشهده العالم من تحولات في ضل الثورة الصناعية سيكون الذكاء الاصطناعي محرك التقدم والنمو والازدهار خلال السنوات القليلة القادمة, ولتوضيح ذلك سنتناول مراحل تطور الذكاء الاصطناعي وفق الاتي:

المرحلة الاولى:

أن الاساس الذي يقوم عليه الذكاء الاصطناعي في وقتنا الحاضر يستند الى نشوء هذه الفكرة منذ زمن طويل والذي يرجع الى العصور القديمة, وتلك الفكرة كانت محل اهتمام دراسة الفلاسفة ضمن موضوعات متعددة تتعلق بالفهم والتعلم والذاكرة ومن ثم ترجمتها الى الواقع من خلال صنع الات ذكية تحاكي تصرفات الانسان, اذ لم يتوقف اهتمام وشغف الانسان منذ القدم لمعرفة ماهية الذكاء ووسائل صنعه[11].

المرحلة الثانية:

هي مرحلة التطور الأول للذكاء الاصطناعي متضمنا مجموعة من الاقتراحات العلمية المتتابعة محورها الاسس الميكانيكية ضمن محتوى حركة الالة عموما وفق استخدامات متنوعة[12], وبعدها توالت خطوات تطور الذكاء الاصطناعي لتشمل علوم وصناعات مختلفة كالساعة والكهرباء والالات الميكانيكية الاخرى وهذه هي الخطوة تسبق صناعة الحاسوب.

---

(10) مرسوم بقانون المعاملات الالكترونية وخدمات الثقة لدولة الامارات العربية المتحدة رقم (46) لسنة 2021.

(11) د. عادل عبد النور , مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي, المؤسسة العربية للطباعة والنشر, البحرين, 2006, ص8.

(12) د. محمد علي الشرقاوي , الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية, مطابع المكتب المصري الحديث, القاهرة, 1996, ص26.

المرحلة الثالثة:

من الثابت أن الذكاء الاصـــطناعي منذ أن تم اختراعه في المؤتمر الاول للذكاء الاصـــطناعي في كلية دارتموث ســـنة 1956م من قبل باحثين في الرياضـــيات, وهو يتميز بالمرونة والتجديد فلم يعد مثلما كان في الماضـــي بل هو كل عام يحدث به نوعاً من التطوير, حيث بدأت هذه المرحلة بظهور الحاسوب ومن ثم ما رافقه من تطورات تندرج ضمن التعلم العميق وصولا الى الروبوت الالي[13], ويمكن استعراض تاريخ الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي على النحو الاتي:

- في عام 1854م ابتكر العالم الانكليزي جورج بول نظرية المنطق الجبري المعتمدة على قيمتي الصفر والواحد.
- في عام 1921م استخدمت مفردت روبرت لأول مرة في المسرحية التشكيلية" روبوتات رسوم عالمية".
- في عام 1948م أتى العالم الان تيورنج بالطريقة الفكرية التي أوضحت أن للماكينات إمكانية القدرة على التفكير كالإنسان.
- في عام 1958م اخترع العالم جون مكارثى لغة البرمجة في مجال الذكاء الاصطناعي, الذي وصفه بكونه: علم وهندسة صنع الآت ذكية.
- في عام 1980م شهدت أبحاث الذكاء الاصطناعي صحوة عبر النجاح التجاري لمجال النظم الخبيرة المحاكية للخبراء البشرين.
- في عام 1985م وصلت أرباح الذكاء الاصطناعي الى أكثر من مليار دولار وبدأ الحكومات في تمويل تلك الابحاث.
- في عام 1987م الذكاء الاصطناعي حقق نجاحات أكبر في المجال اللوجستي واستخراج البيانات والتشخيص الطبي.
- المدة من 1987– 1993 مرحلة زوال المعوقات وتوفير البيئة الخصبة التي احتضنت هذا النوع من العلم.
- المدة من 1993–2011 هي حجر الاساس التي تثبت فيها قواعد وركائز وصفات الذكاء الاصطناعي.
- المدة من 2011– 2020 مرحلة انفجار التكنلوجيا بصورة هائلة , وأصبح من اولويات الحكومات والمؤسسات والادارات استخدام وسائل اكثر تقنية في ضل ثورة البيانات الضخمة كمفاعل جديد تميزت به الدول الكثر تقدماً في مجال التكنلوجيا, كما تبنى فكرة الاعتراف بالشخصية

(13) محمد علي أبوعلي, المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي, دار النهضة العربية, القاهرة, 2024, ص15.

القانونية للربوت من قبل البرلمان الأوربي في 16 فبراير عام 2017 باعتبار الربوت يأخذ قرارات مستقلة او يتصرف بطريقة مستقلة مع الغير, والهدف جعل الربوت نفسه مسؤولاً بحيث يلتزم بتعويض الاضرار الناجمة للغير وبدلاً من تقرير مسؤولية مهام الربوت أو الصانع او المالك او المستخدم له عن فعل الربوت فالمسؤولية تقع على الربوت نفسة.

- في عام 2020م قدم alain– pierre مشروع قانون دستوري يتعلق بميثاق الذكاء الاصطناعي والخوارزميات, ويطبق هذا الميثاق على أي كيان سواء كان مادياً كروبوت أو خوارزميات نظام يستخدم الذكاء الاصطناعي, ولا يتمتع هذا النظام بالشخصية الاعتبارية, فهو لا يستطيع ان يكون صاحب حقوق ذاتية, مع ذلك فإن الالتزامات والمسؤولية التي تترتب عنه تقع على عاتق الشخص الطبيعي, وبالتالي يصبح ممثلاً له وهو ما يقترب من نظام المسؤولية عن فعل الشيء[14].

ويفاجأ العالم بابتكار العديد من الروبوتات التفاعلية القادرة وفقا لذكاء مصطنع على القيام بالعديد من المهام التي ظلت في الماضي حكراً على الانسان, وبقدرات تفوقه على مستوى الاتقان ومدة الإنجاز والحرص على التقليل من المخاطر قدر الإمكان[15].

ولكن في الوقت نفسه أثار الذكاء الاصطناعي مجموعة من المسائل الفلسفية والقانونية, لان الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة بمثابة تحد للقانون في أغلب المستويات من حيث تطبيق القواعد الموجودة على أغلب المسائل التي قد يثيرها نظام الذكاء الاصطناعي مثل المسؤولية الإدارية, فالذكاء الاصطناعي اليوم مصطلحاً متداولاً في جميع أوساط المجتمع ودخل على كافة المجالات العلمية.

المبحث الثاني

انواع المسؤولية الادارية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي

يترتب على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي من جانب جهة الادارة بعض المخاطر والأضرار, مما يستوجب تحديد اركان المسؤولية الادارية عن هذه الاضرار , وبيان موقف القضاء الاداري من الاستعانة بصور المسؤولية لإثبات وقع الضرر الناشئ عن استخدامات الذكاء الاصطناعي, وتقوم المسؤولية الادارية على عناصر ثلاثة هي : الخطأ والضرر والرابطة السببية, والقضاء الاداري يأخذ بصورة

(14) د. نريمان مسعود بو رغدة , التجارة الالكترونية في عصر الذكاء الاصطناعي, مطبعة دار هومة, الجزائر, 2019, ص34.

(15) رشا محمد صائم احمد , تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الادارية, رسالة ماجستير, كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط, االاردن, 2022, ص14.

اخرى من المسؤولية الادارية وهي المسؤولية دون خطأ.

وبناءً على ذلك, سنتناول هذا المبحث وفقاً للخطة التالية:

المطلب الأول: المسؤولية الإدارية للذكاء الاصطناعي على أساس الخطأ

المطلب الثاني: المسؤولية الإدارية للذكاء الاصطناعي دون خطأ

المطلب الأول

المسؤولية الإدارية للذكاء الاصطناعي على أساس الخطأ

تلجأ الإدارة الى استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي عند قيامها بأعمال مادية إضافة الى التصرفات القانونية, وفي الحالتين يمكن أن تثور مشكلة مسؤوليتها عن تعويض الاضرار الناشئة جراء هذا الاستخدام.

ففي الحالات التي تتخذ جهة الإدارة فيها قرارات معالجة الكترونية, كالقرارات الصادرة بناء على خوارزميات وبطريقة الية وتطبق على بياناته الشخصية دون تدخل من قبل الانسان, وهذه القرارات لها مجالات عدة كمجال الضرائب وقانون العمل وغيرها, وترتب اثار قانونية شأنها شأن القرارات الإدارية الصادرة عن الشخص الطبيعي, ومن ثم اذا ما نشئ عن هذه القرارات المعالجة الياً ثمة أخطاء ترتب عليها أضرار للغير تلتزم هنا جهة الإدارة بالتعويض عن هذه الاضرار, لأن المعايير التي يتم في ضوئها فحص المعلومات أو تحليلاها تكون في حالة عدم مشروعية من قبل نظام الذكاء الاصطناعي.

ومن أمثلة القرارات الإدارية غير المشروعة القرارات التي تتخذ من قبل نظام الذكاء الاصطناعي برفض منح حقوق أو منع حصول على خدمة, أو يقوم نظام الذكاء الاصطناعي بعملية تحليل شخصية المرشحين للوظائف على غرار ما يحدث في مجال مشروعات القطاع الخاص, وقد ينتهي هذا التحليل الى اختبارات تنطوي على التمييز العمدي وذلك من خلال وضع معيار تمييزي في برنامج إلكتروني.

ونظراً لأن المسؤولية عن القرارات الإدارية هي في الأساس قائمة على ركن الخطأ واجب الاثبات, فمن ثم يتوجب التمسك بعد مشروعية المعايير الوقوف على محتواها, ومن هنا يبدأ أهمية تطبيق مبدأ الشفافية, والا سيتعرض الطرف المدعي في الدعوى لمشكلة في الاثبات[16].

والقاعدة العامة في شأن المسؤولية تقضي بأن مناط مسؤولية الإدارة عن أعمالها هو وجود خطأ من جانبها وان يصيب صاحب الشأن ضرر وان

(16) د. أسامة عبدالله محروس, المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي, بحث منشور في المجلة القانونية , كلية الحقوق, جامعة القاهرة – فرع الخرطوم, المجلد(22) العدد1, 2024, ص113.

تقوم رابطة سببية بين الخطأ والضرر, وبالرغم من ان عبء اثبات الضرر يقع على عاتق من يدعيه كما قلنا إلا انه القاضي الإداري يلعب دوراً ايجابياً في المسؤولية الإدارية فإنه قد يخفف من هذا العبء على المدعي بأن يكتفي بما يؤكده بشرط أن يكون ما يقدمه الشخص المتضرر يشكل سند دليل ابتدائي لأنه لا يكفي ما قدمه المدعي يقوم على مجرد افتراضات(17).

ومع ذلك يقع على القاضي الإداري التدخل بإلزام جهة الإدارة بإبراز هذه المعايير تطبيقاً للدور الذي يقدمه في الاجراءات القضائية الإدارية وهي توصف دائماً بأنها موجهة, ويذهب الفقه بأن رقابة القاضي الإداري على هذا النوع من القرارات لا تقف عند رقابة المشروعية الداخلية والخارجية لهذه القرارات, وإنما تمتد على مرحلة سابقة أي البداية مرحلة المساعدة والدعم التي تقدمها الخوارزميات وهي مرحلة إدخال البيانات التي تؤدي الى صدور قرارات إدارية معالجة الياً, وعدم المشروعية الذي يمكن أن يهدد القرار المعالج الياً يشكل دائماً خطأً مرفقياً لأنها تنسب الى المرفق نفسه وهذه الفكرة لا يوجد فيما يبدو ما يناقضها في أحكام القضاء الإداري[18].

كذلك تستخدم جهة الإدارة أنظمة الذكاء الاصطناعي للقيام بأنشطة من طبيعة مادية كالأعمال الصحية أو النقل وسيواجه الشخص المضرور عقبة كبيرة في عملية تحديد ركن الخطأ, وتحديد المسؤول عنه هل هو المنتج او الموظف ام المشغل أي الشخص العام الذي يستخدم نظام الذكاء الاصطناعي, لأن نظام الربوت الذكي يفترض تعدد المسؤولين عنه.

وبناءً على ذلك تكون المسؤولية الإدارية لنظام الذكاء الاصطناعي قائمة على أساس الخطأ واجب الاثبات عند عملية استخدام نظام الذكاء الاصطناعي في الاعمال غير القاعدية ينبغي استبعادها, لكون الطرف المضرور لا يستطيع الوصول الى عملية تحديد الطرف المسؤول عن الخطأ, لأن هذا التحديد يبدو مسألة فنية ودقيقة لن يتمكن في الغالب من إثباتها, ومن المعروف ان القانون يستبعد المسؤولية على أساس الخطأ واجب الاثبات في الحالات التي يبدو فيها تعدد المسؤولين من جهة وصعوبة تحديدهم من جانب الشخص المضرور من جهة أخرى, وهذا هو الأمر بالنسبة للمسؤولين عن الاضرار النووية و المسؤولين عن حوادث الطائرات.

(17) سليمان حاج عزام, المسؤولية الإدارية للمستشفيات العمومية, رسالة دكتوراه, جامعة محمد خضير – بسكرة, الجزائر, 2011, ص161.

(18)ph.yolka, le droit de l'immateriel public, ajda, 2017, P2047.

وبالنسبة للأخطاء المرتكبة من طرف متعامل تصميم وتطوير نظام المعالجة الخوارزمية فتكيف على أنها أخطاء تقصيرية أو عقدية في حق جهة الإدارة, بحسب الحالة كأن يخل المتعامل بالتزاماته العقدية بمخالفة المتطلبات المحددة في دفتر الشروط, أو الإخلال بموجب الصيانة أو التحسين أو تضمن البرنامج لعيوب خفية, كما قد يتحمل المتعامل في هذا المجال مسؤولية في مواجهة الشخص المتضرر إذا ما اخذ الخطأ شكل خطأ جسيم او غش أو خطأ جسيم كزرع فيروسات مضرة في البرنامج, او بصفة عامة حال إخلاله بالالتزام العام بعدم الإضرار بالغير وفقاً لقواعد مسؤولية المنتج[19].

المطلب الثاني

المسؤولية الإدارية للذكاء الاصطناعي دون خطأ

من المعلوم ان مجالات تدخل الدولة في حياة الافراد قد اتسعت وتنوعت, وترتب على ذلك ازدياد فرص الاضرار والمخاطر التي قد تلحق بهم, الامر الذي اقتضى وجوب البحث عن الية لخلق حالة من التوازن بين ضرورة الحفاظ على حقوق الافراد وحرياتهم في مواجهة جهة الإدارة.

وهكذا فقد أقر المشرع ومجلس الدولة الفرنسي المسؤولية الإدارية دون خطأ كأساس تكميلي في حالات عديدة بجانب الخطأ كأساس عام لمسؤولية الإدارة, في حين أن الخطأ لا يزال هو الأساس الوحيد لمسؤولية الادارة في كل من العراق ومصر, وإن كان المشرع في كلا البلدين اتسم بشيء من التردد حول قبول أو رفض المسؤولية دون خطأ[20]. والأصل أنه لا يحكم على الإدارة بالتعويض ولا تقام مسؤولية إلا إذا ثبت خطأ من جانب الإدارة(21), ولكن هناك حالات يكون فيها اشتراط ركن الخطأ متعارضاً مع العدالة تعارضاً صارخاً, ومن ثم فإن المحكمة لاعتبارات العدالة تهدر شرط الخطأ, وتنعقد المسؤولية الإدارية على ركنين: الضرر والرابطة السببية, لتوفر سهولة للمضرور من ناحية الاثبات, حيث أن المضرور يعفى من اثبات ركن الخطأ عند استخدام الإدارة نظام الذكاء الاصطناعي[22].

(19) د. حسن علي كاظم, م.م أشواق عبد الرسول عبد الامير , المسؤولية المدنية للبرامج في عقود إعداد البرامج الالكترونية, مجلة جامعة كربلاء, العدد15 (2), 2017, ص54-67.

(20) د. حسام فارس أدهم , المسئولية الإدارية عن أخطاء المرافق الطبية, دار الجامعة الجديدة, 2022, ص127.

(21) د. إبراهيم فوزي مراد , المسئولية الإدارية في المجال الطبي, دار الجامعة الجديدة, 2017, ص213.

(22) د. محمد رفعت عبد الوهاب , أصول القضاء الاداري, دار الجامعة الجديدة, 2014, ص263. محفوظ عبد القادر, الخطأ كأساس للمسئولية الإدارية للمرفق العام الطبي, بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية, الجزائر, العدد 7, جنفي, 2015 ,ص 117.

فمن الممكن اللجوء الى المسؤولية الإدارية دون خطأ عند استخدام المرافق العامة أشياء ووسائل خطرة يمكن أن ينتج عنها إصابة بعض الافراد بأضرار بالغة وبين هذه الأشياء الخطرة تختلف درجة الخطر من شيء لأخر, مثل إنشاء الدولة محطات نووية او كهربائية تستخدم فيها اساليب نظام الذكاء الاصطناعي, كذلك عند استخدام الدولة الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي, مثل التشخيص والجراحة.

وفي حال استخدام الدولة لنظام الذكاء الاصطناعي في مثل هذه الأمور فسيكون تطبيق أحكام المسؤولية عليها لا يثير ثمة مشكلة أو صعوبة, حيث تستخدم المرافق العامة اليوم نظام الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي بصورة كبيرة كالحفاظ على بيانات المرضى والسجل الطبي, فإذا ما تعرضت مثل هذه الأجهزة بفيروسات فلا شكل أن القضاء الإداري لن يتردد في الحكم بالتعويض عن الضرر الذي أصاحب أصحاب هذه الملفات إما تغيير ما بها من معلومات أو فقدانها بسبب هذا الهجوم الخارجي على هذه الأجهزة.

فمن الممكن أن يحدث خلل ببرمجة الوكيل الإكتروني نتيجة أصابته بفايروس مثلاً, يؤدي إما الى تعطيل الخدمة مؤقتاً أو تقديمها بشكل سيء أو على الوجه غير الصحيح, وعليه يمكن أن تتقرر مسؤولية جهة الإدارة عن كافة الاضرار او المخاطر التي تقع على الوكيل الالكتروني حال استخدامه على أساس المسؤولية دون خطأ, باعتبار أن الوكيل الإلكتروني من الأشياء الواجب حراستها, ولا تستطيع جهة الإدارة دفع المسؤولية عنها في هذه الحالة إلا بإثبات السبب الأجنبي الذي أدى الى حدوث الضرر, والذي يكون قوة قاهرة أو حادثاً مفاجئاً او خطأ المضرور نفسه او خطأ الغير.

وعلى حد علمنا أنه لا توجد احكام قضائية في القضاء العربي تقرر المسؤولية الإدارية دون خطأ عن استخدامات الذكاء الاصطناعي خارج نصوص القانونية, بل تكاد هذه المسؤولية في القانون المدني شبه مستحيلة, ولذلك قد تبنى الاتحاد الأوربي نظرية تسمى بالنائب الإنساني لقيام هذه المسؤولية بناءً على فكرة الحراسة, ولربما الأيام القادمة تنبئ عن منح الربوت الشخصية القانونية ليكون قادراً على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات, وان كانت تعد فكرة من الصعوبة تحققها, ولكن لا نعلم ماذا يخبئ لنا المستقبل.

وبناءً على ما تقدم يمكن ان نخلص الى نتيجة مؤداها بالإمكان تطبيق المسؤولية الإدارية دون خطأ, فيما يتعلق بالمسؤولية عن استخدام تقنيات نظام الذكاء الاصطناعي في المجالات الطبية والانتقال الى مجالات أخرى.

كما يستوجب التعويض بالنظر الى جسامة الضرر الذي سببته الإدارة عند استخدامها نظام الذكاء الاصطناعي, والاصل العام في تقدير التعويض النظر الى ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب, على ان يقدر التعويض يوم صدور الحكم لا يوم وقوع الضرر.

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث في موضوع" المسؤولية الإدارية عن استخدام الذكاء الاصطناعي" نتناول أهم النتائج والاقتراحات الخاصة بموضوع البحث وعلى النحو التالي:

اولاً: النتائج:

1- تعد تقنيات الذكاء الاصطناعي من العلوم الحديثة التي أصبحت في الوقت الحالي من أهم التقنيات التي يعتمد عليها

في مختلف المجالات العلمية والطبية والتعليمية والصناعية والعسكرية وغيرها من المجالات المتعددة, وهذه التطورات تستدعي تدخلاً من جانب القانون لمواجهتها وخصوصاً فيما يتعلق بإصدار قرارات إدارية وفقاً لنظام الذكاء الاصطناعي التي أصبحت تتخذ بطريقة آلية.

2- وجود فجوة بين التشريع ونظام الذكاء الاصطناعي عند التطبيق, فتطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت تشكل عبئاً على المشرع.

3- يجب أن يتمتع نظام الذكاء الاصطناعي وجهاز الربوت بالشخصية القانونية الإلكترونية التي يتحمل فيها المسؤولية الإدارية وغيرها من المسؤوليات.

4- يعتبر تحدي تحديد الخطأ والمسؤول عنه في حالة حدوث ضرر ناشئ عن استخدام الذكاء الاصطناعي, فمن الضروري تحديد من هو المسؤول هل هو المنتج أم المشغل أي الشخص العام الذي يستخدم النظام او حتى الموظف, وعليه فإنه يجب وضع أطار قانوني ينظم المسؤولية, وتحديد التعويضات المناسبة في حالة حدوث الضرر.

ثانياً: الاقتراحات:

1- نأمل من المشرع العراقي أن يتدخل بتنظيم قانون خاص بالذكاء الاصطناعي يحدد الطبيعة القانونية التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي, كذلك إصدار تعليمات وضوابط ومعايير ملزمة تتعلق باستخدامات نظام الذكاء الاصطناعي أثناء العمل الإداري, حتى يكون ذلك بمثابة إنهاء للاستخدامات غير المشروعة.

2- ضرورة تحديد الاعمال التي بالإمكان القيام بها دون تدخل العنصر البشري, اذ ان هناك أعمالاً تتطلب بالضرورة تواجد الموظفين والقيام بها بأنفسهم.

3- نقترح تكثيف أوجه التعاون والشراكة مع مؤسسات مختصة ورصينة بمجال الذكاء الاصطناعي, وذلك لتبادل الخبرات وتعزيز نقاط القوة من أجل تمكين الموظفين من التعامل مع استخدامات الذكاء الاصطناعي.

4- ضرورة الالتزام بحماية خصوصية البيانات الشخصية الإلكترونية فيجب ان تكون البيانات التي يجمعها نظام الذكاء الاصطناعي خاصة و أمنه, ويجب إلا يكون الوصول إليها متاحاً لأي شخص, وذلك لحماية خصوصية هذه البيانات من كافة اشكال الاعتداء.

المصادر

اولاً: الكتب القانونية:

إبراهيم فوزي مراد , المسئولية الإدارية في المجال الطبي, دار الجامعة الجديدة, 2017.

1- أحمد مختار عمر , معجم اللغة العربية المعاصرة , عالم الكتب, القاهرة, 2008.

2- بشير علي عرنوص , الذكاء الاصطناعي, دار السحب للنشر والتوزيع, القاهرة, 2008.

3- ثائر محمود و صادق العطيات, مقدمة في الذكاء الاصطناعي, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, ط1, عمان, 2006.

4- حسام فارس أدهم, المسئولية الإدارية عن أخطاء المرافق الطبية, دار الجامعة الجديدة, 2022.

5- عادل عبد النور , مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي, المؤسسة العربية للطباعة والنشر, البحرين, 2006.

6- عبد الهادي مصباح , طريقك الى النبوغ والعبقرية, الدار المصرية للنشر والتوزيع, ط1, 2010.

7- فيصل عباس , الذكاء والقياس النفسي في الطريقة العيادية, دار المنهل البناني, ط1, بيروت, لبنان, 2004.

8- محمد بن أحمد بن الازهري , المحقق محمد عوض مرعب, تهذيب اللغة , دار احياء للتراث العربي, ط1, بيروت, لبنان, 2001.

9- محمد رفعت عبد الوهاب , أصول القضاء الاداري, دار الجامعة الجديدة, 2014.

10- محمد رواس قلعجي , معجم لغة الفقهاء , دار النفائس للطباعة والنشر, ط2, بيروت, لبنان, 1988.

11- محمد علي أبوعلي, المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي, دار النهضة العربية, القاهرة, 2024.

12- محمد علي الشرقاوي , الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية, مطابع المكتب المصري الحديث, القاهرة, 1996.

13- نريمان مسعود بو رغدة , التجارة الالكترونية في عصر الذكاء الاصطناعي, مطبعة دار هومة, الجزائر, 2019.

ثانياً: الرسائل:

1- رشا محمد صائم احمد , تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الادارية, رسالة ماجستير, كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط, االاردن, 2022.

2- سليمان حاج عزام, المسؤولية الإدارية للمستشفيات العمومية, رسالة دكتوراه, جامعة محمد خضير – بسكرة, الجزائر, 2011.

ثالثاً: البحوث:

1- أسامة عبدالله محروس, المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي, بحث منشور في المجلة القانونية , كلية الحقوق, جامعة القاهرة – فرع الخرطوم, المجلد(22) العدد1, 2024.

2- حسن علي كاظم, م.م أشواق عبد الرسول عبد الامير , المسؤولية المدنية للبرامج في عقود إعداد البرامج الالكترونية, مجلة جامعة كربلاء, العدد15 (2), 2017.

3- محفوظ عبد القادر, الخطأ كأساس للمسئولية الإدارية للمرفق العام الطبي, بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية, الجزائر, العدد 7, جنفي, 2015 .

رابعاً: القوانين:

1- قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012.

2- مرسوم بقانون المعاملات الالكترونية وخدمات الثقة لدولة الامارات العربية المتحدة رقم (46) لسنة 2021.

خامساً: المراجع الأجنبية:

1- John mccarthy, what is artificial intelligence computer science departmemt, Stanford university, November 12, 2007.

2-yolka, le droit de l'immateriel public, ajda, 2017.

المستخلص

تناولت الدراسة المسؤولية الإدارية عن استخدام الذكاء الاصطناعي حيث بإمكان المؤسسات الإدارية ان تستخدم نظام الذكاء الاصطناعي في جميع أعمالها مما يوفر فرصاً لتحسين الأداء والدقة والسرعة في مختلف المجالات, بما في ذلك تحقيق المساواة بين المواطنين وتطوير المرافق العامة وتعتبر تقنيات نظام الذكاء الاصطناعي من أهم ضروريات المجتمع, كما أنها التكنلوجيا الأكثر تطوراً في الوقت الحالي, ويمارس نظام الذكاء الاصطناعي المهام والأعمال بقرارات فردية مستقلة مشابهة لتلك التي يتخذها الانسان, مما يقتضي منحه مركزاً قانونياً يتناسب مع طبيعته العملية, وقد ينشئ عن هذا الاستخدام بعض الأخطاء ينتج عنها اضرار تلحق بالأفراد نتيجة الاستخدام غير المشروع للذكاء الاصطناعي, مما يستوجب تحديد اركان المسؤولية الادارية عن هذه الاضرار, وبيان موقف القضاء الاداري من الاستعانة بصور المسؤولية لإثبات وقع الضرر الناشئ عن استخدامات الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية :- المسؤولية الإدارية , الذكاء الاصطناعي , القانون

Abstract

The study addressed administrative responsibility for the use of artificial intelligence. Administrative institutions can use artificial intelligence systems in all their work, providing opportunities to improve performance, accuracy, and speed in various fields, including achieving equality among citizens and developing public facilities. Its technologies are considered one of the most important necessities of society, and it is also the most advanced technology at the present time. Artificial intelligence systems perform tasks and actions based on independent individual decisions similar to those made by humans, which requires granting it a legal status commensurate with its practical nature. This use may result in some errors that result in harm to individuals as a result of the illegal use of artificial intelligence. This requires identifying the pillars of administrative responsibility for these harms, and clarifying the position of the administrative judiciary on the use of forms of liability to prove the occurrence of harm resulting from the use of artificial intelligence.

Keywords: Administrative responsibility, artificial intelligence, law